جامعة جيهان - أربيل

Cihan University- Erbil

(ضمان العيوب الخفية في عقود بيع السيارات)

بحث تخرج

مقدم إلى قسم القانون في كلية القانون و العلاقات الدولية في جامعة جيهان- أربيل

وهو جزء من متطلبات نيل درجة بكالوريوس في القانون

من قبل

بريار امير على

ديار دهام إسماعيل

بإشراف الاستاذ

سامان حسن علي

٢٠٢٤ - ٢٠٢٥

(لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة)

الأية (١٨)

سورة (فتح)

الإهداء

(إن قلتْ شكراً فشكري لن يوفيكم، حقاً سعيتم فكان السّعي مشكوراً، إن جفّ حبري عن التعبير يكتبكم قلبٌ به صفاء الحبّ تعبير)

و لدي رسالة الى والدتي العزيزة :

هي التي لم تتوقف بدعائها لنا يوما لينير الله طريقي الله يحفظها و يطول بعمرها انشاءالله تعالى.

و أيضاً إلى والدي العزيز:

هو ليس أب فقط بل هو صديقي, سندي, ظهري اللتي اسند عليه كلما ضاقت بيه الدنيا وهو قدوتي أب مثالي اللذي يحتاجه كل شخص و ادعوا الله أن يطول بعمره و يحفظه انشاءالله.

شكر وتقدير

نشكر الله الواحد الاحد الفرد الصمد الذي اعاننا ومدنا الذي لا ينضب لكي ننجز هذا البحث فله الحمد في الاولى والاخرة، والصلاة والسلام على نبي الهدى الذي بحثنا على طلب العلم من المهد الى اللحد وعلى اله وصحبه وسلم.

قد يقف المرء احياناً عاجزاً عن رد الجميل لذوي الفضل وقد لا تطاوعه أساليب التعبير ليعبر عن معاني الشكر والتقدير على الشكر والتقدير الى الاستاذ (سامان) ومع ذلك لا يسعنا الأ أن نوجه المشرف على هذا البحث لما ابداه من توجيهات سديدة ومتابعة حثيثة وجهود مخلصة وتشجيع دائم من اجل اخراج البحث بصيغته الحالية داعياً المولى القدير أن يمنحه الصحة والعافية.

كما نشكر جميع معلينا واساتذتنا في جميع مراحل دراستنا، ونخص بالذكر اساتذتنا في قسمنا قسم االقانون.

ومن باب العرفان بالجميل فأنا لا ننسى فضل جهود موظفات مكتبة قسمنا ومكتبة قسم قانون فنتقدم بشكرنا وامتناننا لهن لما قدمته لن من تعاون في الوصول الى المصادر، فجزى الله عنا الجميع خير الجزاء ووفقهم وسدد خطاهم. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

الباحثان

جدول محتويات

موضوع	صفحة
الأية القرأنية	أ
الإهداء	ب
شكر و تقدير	ت
جدول محتويات	ث
المقدمة	١-٢
المبحث الأول : ماهية العيوب الخفية وشروط ضمانها ونطاقها	
المطلب الأول : مفهوم العيب الخفي لغة واصطلاحا	٣-٤
المطلب الثاني : شروط العيب الخفي الموجب للضمان	٤-٦
المطلب الثالث : نطاق العقود التي يشملها الضمان	٧-٨
المبحث الثاني : احكام ضمان العيوب الخفية	
المطلب الأول : الإجراءات التي يجب على المشتري القيام بها	٩-١٠
المطلب الثاني : سقوط الضمان من ارادة المشتري	١٠-١٣
المطلب الثالث : اثار الضمان القانوني للعيب لخفي	١٣-١٦
خاتمة	١٧-١٨
قائمة المصادر	١٩-٢٠

المقدمة

إن شراء سيارة، سواء كانت جديدة أو مستعملة، يشكل في كثير من الأحيان استثمارًا كبيرًا للأفراد والعائلات. ونحن نضع ثقتنا ومواردنا المالية على أمل أن توفر السيارة المختارة وسيلة نقل موثوقة لسنوات قادمة. ومع ذلك، تحت الطلاء اللامع والشكل الخارجي المثالي على ما يبدو، تكمن إمكانية وجود عيوب خفية - مشاكل ميكانيكية أو هيكلية لم تكن واضحة بسهولة عند نقطة البيع. يمكن لهذه المشاكل الخفية أن تحول بسرعة فرحة الشراء الجديد إلى محنة محبطة ومكلفة.

يؤكد هذا الواقع على أهمية فهم المشهد القانوني المعقد المحيط بمبيعات السيارات، وخاصة مفهوم "ضمانات العيوب الخفية". يتعمق هذا البحث في العالم المعقد لهذه الضمانات، ويستكشف غرضها ونطاقها وقابليتها للتنفيذ في سياق عقود بيع السيارات. سنكشف عن تعقيدات ما يشكل عيبًا مخفيًا، ونميزه عن التآكل الطبيعي أو الظروف السابقة التي تم الكشف عنها. وعلاوة على ذلك، سوف ندرس الالتزامات القانونية المفروضة على تجار السيارات والشركات المصنعة للإفصاح عن العيوب المعروفة أو التي يمكن اكتشافها بشكل معقول، والعلاجات المتاحة للمستهلكين الذين يشترون عن غير قصد مركبة مليئة بقضايا خفية.

إن فعالية ضمانات العيوب الخفية تتوقف على التوازن الدقيق بين حماية حقوق المستهلك والاعتراف بالقيود المتأصلة في ضمان الأداء الخالي من العيوب لآلة معقدة. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذا التوازن الهش، وتحليل السوابق القانونية والأطر التشريعية التي تحكم هذه الضمانات. ومن خلال تشريح التفسيرات القانونية لـ "المعقولية" و"العناية الواجبة" و"إمكانية الاكتشاف"، نأمل في توفير الوضوح لكل من المستهلكين والمهنيين في الصناعة على حد سواء. وفي نهاية المطاف، تسعى هذه الدراسة إلى تمكين المستهلكين من المعرفة اللازمة للتنقل في المياه الغادرة المحتملة لعقود بيع السيارات، وضمان تزويدهم بالمعدات اللازمة لحماية استثماراتهم والسعي إلى التعويض عند مواجهة عبء العيوب الخفية. إن فهم هذه الضمانات ليس مجرد مسألة امتثال قانوني، بل هو عنصر حاسم في تعزيز الثقة والإنصاف في سوق السيارات.

مشكلة البحث

إن شراء سيارة، والذي يعد في كثير من الأحيان استثمارًا كبيرًا، يأتي مع توقع خلو السيارة من العيوب الرئيسية غير المعلنة. ومع ذلك، فإن الواقع هو أن "العيوب الخفية"، تلك التي لا تظهر بسهولة أثناء الفحص، يمكن أن تظهر بعد البيع، مما يؤدي إلى نزاعات وأعباء مالية للمشترين. يتعمق هذا البحث في فعالية "ضمانات العيوب الخفية" داخل عقود بيع السيارات.

تكمن المشكلة الأساسية في الغموض والتناقض المحيط بهذه الضمانات. إن التفسيرات المختلفة لما يشكل "عيبًا خفيًا"، والقيود المفروضة على التغطية (المدة، والمكونات المحددة)، وعبء الإثبات الملقى على عاتق المشتري، تخلق مشهدًا معقدًا. يسعى هذا البحث إلى معالجة ما يلي: إلى أي مدى تحمي ضمانات العيوب الخفية الحالية مشتري السيارات بشكل كافٍ من مشكلات السيارة السابقة غير المعلنة؟ كيف يمكن توحيد هذه الضمانات وتعزيزها لتوفير حماية أكثر عدالة وشفافية، مما يعزز في نهاية المطاف ثقة المستهلك في سوق بيع السيارات؟

أهداف البحث

الهدف الأساسي من هذا البحث هو استكشاف آثار ضمانات العيوب الخفية في عقود بيع السيارات وتأثيرها على حقوق المستهلك وممارسات الوكالات. أولاً، تسعى الدراسة إلى تحديد الأنواع الشائعة من العيوب الخفية التي قد يواجهها المستهلكون بعد الشراء وتحليل كيفية تأثيرها على الرضا العام والثقة في عملية شراء السيارة. ثانيًا، يهدف البحث إلى تقييم الأطر القانونية التي تحكم ضمانات العيوب الخفية عبر مختلف الولايات القضائية، وفحص مدى فعاليتها في حماية المستهلكين.

أهمية البحث

إن البحث في "ضمان العيوب الخفية في عقود بيع السيارات" أمر بالغ الأهمية لعدة أسباب. أولاً، إنه يعمل على تمكين مشتري السيارات من خلال توضيح حقوقهم عند شراء سيارة. إن الكشف عن الغموض في الأطر القانونية القائمة فيما يتعلق بالعيوب الخفية يسمح بحماية أكبر للمستهلك ضد البائعين عديمي الضمير.

ثانياً، يفيد البحث صناعة السيارات من خلال تعزيز ممارسات البيع العادلة والشفافة، وتعزيز الثقة بين التجار والمستهلكين. وأخيراً، فإن فهم نطاق وحدود هذه الضمانات يوفر رؤى قيمة للمهنيين القانونيين، ويزود الحجج القانونية بالمعلومات ويساهم في التوصل إلى حلول أكثر عدالة في النزاعات الناشئة عن المركبات المعيبة. وفي نهاية المطاف، يسعى هذا البحث إلى إيجاد سوق أكثر إنصافًا وشفافية لمبيعات السيارات.

المبحث الأول : ماهية العيوب الخفية وشروط ضمانها ونطاقها

إن العقود المعنية بضمان العيوب الخفية يتجاوز نطاقها عقد البيع إلى كل عقد ناقل للملكية، بل والى كل عقد ينقل الانتفاع، وخاصة إذا كانت عقود معاوضات، ذلك أن من ينقل الملكية أو الانتفاع إلى شخص آخر يجب عليه أن ينقل حيازة مفيدة تمكن من انتقلت إليه من الانتفاع من بالشيء فيما أعدلو، ومن ثم يجب أن يضمن العيوب الخفية التي تعوق هذا الانتفاع

ونظرا للأهمية الخاصة لعقد البيع أورد المشرع أحكام ضمان العيوب الخفية ضمن التنظيم القانوني لهذا العقد، فقد نظم القانون المدني العيوب الخفية لمواجهة الفروض التي يتبين فيها أن الشيء محل التعاقد معيب لذا فقد تم تطويع قواعد نظرية العقد من قبل القضاء الفرنسي بغية تعويض المضرور من عيوب المنتوجات في المجال المتعمق بقواعد الالتزام بضمان العيب الخفي والمسؤولية العقدية الناشئة عن الإخلال به [١] .

للعيب نوعان عيب ظاهر وعيب خفي، والعيب الظهر يشير إلى أن عملية البيع تمت بوجود عيب واضح وجلي، وبالتالي لا ضمان له، بينما العيب الخفي هو الذي تحوم حوله وبه المشكلات والشبهات والتعقيدات، حيث يكون هنا كنوع من الإخفاء للعيب في السمعة، وعدم مقدرة المشتري على اكتشاف العيب، فالبائع عندما يبيع سمعة ما بعيبها الظاهر فالمشكلة تلحقه على الأقل بالمعنى القانوني، لكن المشكلات والتعقيدات تقع في حالة العيب الخفي الذي يعني العيب الذي لا يكشفه إلا خبير، أو لا يظهر إلا بالتجربة، وقد اختلفت الآراء حول إيجاد تعريف دقيق وشامل لمعيب الموجب للضمان [٢] , سوف نقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب , المطلب الأول مفهوم العيب الخفي لغة واصطلاحا , والمطلب الثاني شروط العيب الخفي الموجب للضمان , والمطلب الثالث نطاق العقود التي يشملها الضمان .

المطلب الأول : مفهوم العيب الخفي لغة واصطلاحا

لقد جاء في الصحاح الجوهر يقال: كالعيب والعيبة والعاب بمعنى واحد تقول: عاب المتاع أي صار ذا عيب كالعاب والعيب والعيبة تعني لغة الوصمة وقال سيبويه أما لوا العاب تشبيها له بألف رمى، لأنها منقلبة عن ياء، والجمع أعَيْابِ وعَيُوب " .

و بصورة عامة:

---

[١] عبد الكريم سالم العلوان (٢٠٠٢) ضمان عيوب المبيع الخفية، دراسة مقارنة بين القانون الأردني والقانون العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، ص ٢٤ .

[٢] عبد العزيز عامر (١٩٧٦). عقد البيع، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٥٥.

العيب هو النقيصة والوصمة وما يخلو عنه أصلا لفطرة السليمة، والعيب اليسير هو ما ينقص مقدار ما يدخل تحت تقويم المقومين ، وقال أبو الهيثم في قوله تعالى : "أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُ أَنْ أَعِيبَهَا" .

معنى العيب اصطلاحا: هو الحاصل بفوات مقصود مضنون نشأ الظن فهو من تغرير فعلي أو قضاء عرفي أو التزام شرط[1] .

المطلب الثاني : شروط العيب الخفي الموجب للضمان

قبل التعريج إلى شروط العيب الموجب للضمان سوف نقوم بتعريف المعنى اللغوي والشرعي الضمان بمعنى الالتزام والملتزم هو الضامن والكفيل فضمان المال لغة أي التزامه، كما يقال ضمنت بتشديد الميم والنون غير يبالمال أو الشيء أي ألزم تهايا هو جعل تهم لتزما به . كما يطلق لفظا لضمان في اللغة ويراد به الكفالة .استثنى المشرع بعض عقود البيع من الضمان إما بسب بشكليا أو موضوعيا، منها مثلا البيوع القضائية والإدارية إذا تمت بالمزاد العلني، ومن خلال هذه القاعدة العامة بين القانون المدني استثناء وارد عليها في نص المادة ٣٨٥ من ق.م. ج على أنه لا ضمان المعيب الخفي في البيوع القضائية ولا في البيوع الإدارية إذا كانت بالمزاد .والسبب هو أن البيوع التي يقوم بها القضاة أو الإدارة لا تتم إلا بعد النشر والإعلان عنها، مما يسمح للمشتري وغيره بفحص المبيع واكتشاف العيب، وحرصا من المشرع على استقرار المعاملات اشترط لقيام ضمان البائع لعيوب المبيع شروط معينة في العيب[2].

يأتي شراء منتج جديد أو مستعمل مع توقع أن يعمل على النحو المقصود. نعتمد على الأجهزة لتبسيط حياتنا، والمركبات لنقلنا بأمان، والمنازل لتوفير المأوى والأمان. ولكن ماذا يحدث عندما يتعطل المنتج أو يتضرر بسبب عيب خفي، عيب لم يكن واضحًا بسهولة في وقت الشراء؟ هنا تصبح فكرة العيوب الخفية، وحماية الضمان المرتبطة بها، مهمة للغاية العيوب الخفية، والمعروفة أيضًا بالعيوب الكامنة، هي عيوب أو نواقص موجودة في وقت البيع ولكن لا يمكن اكتشافها من خلال الفحص المعقول. إنها كامنة، وغالبًا ما تكون مخفية تحت السطح، فقط لتظهر لاحقًا وتعطل وظائف المنتج. يمكن أن تتراوح هذه العيوب من الإزعاجات البسيطة إلى مخاطر السلامة الرئيسية، وقد يكون تأثيرها على قيمة المنتج وقابليته للاستخدام كبيرًا[3].

---

(١) ابن الهمام الحنفي، فتح القدير في شرح الهداية، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ، ص ٣٤.

(٢) وهو كون إحدى عينيه زرقاء، والأخرى كحلاء، إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، ط٢، دار إحياء التراث ١١٧ .

(٣) المصدر االسابق , ابن الهمام الحنفي , ص ٣٥ .

إن فهم الظروف التي يؤدي فيها العيب الخفي إلى تغطية الضمان أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمستهلكين. بدون هذه المعرفة، قد تتحمل عن غير قصد عبء الإصلاحات المكلفة للمشاكل التي تقع بحق تحت مسؤولية الشركة المصنعة أو البائع. ستتناول هذه البحث الجوانب الرئيسية المحيطة بالعيوب الخفية، وتستكشف ما يشكل عيبًا مخفيًا حقيقيًا، والتزامات البائعين والشركات المصنعة، والسبل القانونية المتاحة للمستهلكين عند مواجهة مثل هذه المواقف غير المتوقعة والمحبطة غالبًا. سنفحص أنواع العيوب التي تؤهل عادةً لمطالبات الضمان، وعبء الإثبات المطلوب، والخطوات العملية التي يمكنك اتخاذها لحماية حقوقك كمستهلك. من خلال فهم حقوقك والتزاماتك، يمكنك التنقل في عالم ضمانات المنتجات المعقد غالبًا وضمان حصولك على التعويض العادل الذي تستحقه عندما يظهر عيب مخفي، مما يهدد الاستخدام المقصود وقيمة العنصر الذي اشتريته [1].

أن شروط العيب الموجب للضمان حسب المادتين ٥٥٨ ، ٥٥٩ هي التالية:

أن يكون العيب خفياً ، فالعيب إما ظاهراً أو خفياً ، و يعتبر ظاهراً إذا كان بادياً للعيان ، أو كان غير بائن و لكن يسهل على المشتري اكتشافه إذا فحص المبيع بما ينبغي من العناية.

كما يجب في العيب الخفي أن لا يكون المشتري عالماً بوجوده في المبيع وقت البيع و إلا اعتبر ظاهراً و امتنع على المشتري الرجوع على البائع بالضمان ، و يضمن البائع العيب الخفي سواء كان عالماً بوجوده أم لم يكن.

و العيب يعتبر خفياً إذا تعذر على المشتري أن يكتشفه و لو بذل في فحصه عناية الرجل المعتاد ، أما إذا كان بإستطاعة المشتري كشف العيب بفحص المبيع بالعناية المطلوبة فالعيب يعتبر ظاهراً لا خفياً في هذه الحالة.

و عناية الرجل المعتاد قد تتطلب الاستعانة بخبير ، فمثلاً إذا كان المشتري لا يمتلك خبرة في أمور المباني فعليه الاستعانة بالمهندسين لفحص المبيع.

و إذا كان الأصل هو عدم التزام البائع بضمان العيب الخفي إذا كان بإمكان المشتري كشفه بفحص المبيع بما ينبغي من العناية ، إلا أن المشرع استثنى من ذلك حالتين هما حالة اثبات المشتري أن البائع أكد له خلو المبيع من العيب و لم يقم بفحص المبيع بما ينبغي من العناية اعتماداً على هذا التأكيد ، و الحالة الثانية اثبات المشتري أن البائع قد تعمد اخفاء العيب عنه

---

[1] آلان بينابنت القانون المدني العقود الخاصة المدنية والتجارية، ترجمة منصور القاضي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٩ .

كما لو كان المبيع آلة مكسورة لحمها البائع و دهنها بطلاء بقصد اخفاء عيبها ثم باعها على انها سليمة . فالعيب في هاتين الحالتين يعتبر خفياً و يضمنه البائع و لو كان بإمكان المشتري كشفه لو بذل عناية الرجل المعتاد.

أن يكون العيب مؤثراً

العيب المؤثر هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار و أرباب الخبرة أو ما يفوت به غرض صحيح إذا كان الغالب في أمثال المبيع عدمه.

فالمعيار المقرر للتمييز بين العيب المؤثر و العيب غير المؤثر معيار مادي بمقتضاه يعتبر العيب مؤثراً إذا كان من شأنه أن ينقص قيمة المبيع أو أن يفوت به غرضاً صحيحاً منه.

مثال على نقصان قيمة المبيع ، كما لو اشترى شخص سيارة صالحة لجميع الاغراض المقصودة و لكن ظهر فيها عيب خفي في المقاعد يؤدي الى نقص قيمتها.

مثال على فوات الغرض الصحيح ، كما لو كان المبيع آلة ميكانيكية فيها عيب خفي يجعلها غير صالحة لبعض الاغراض و لكنها مع ذلك تبقى محتفظة بقيمتها المادية [1] .

أن يكون العيب قديماً:

- **يعتبر العيب قديماً إذا وجد في المبيع وقت التعاقد أو طرأ عليه بعد العقد و قبل التسليم ، و يعتبر قديماً أيضاً إذا كان سببه قائماً في المبيع بعد البيع و قبل التسليم حتى و لو لم يتم أو يظهر إلا بعد التسليم.**
- **أن يكون البيع من البيوع التي ينشأ فيها ضمان البائع للعيوب الخفية ، كما هو الحال في البيع بالمزايدة العلنية ، فالبيع الأخير لا ينشأ فيها ضمان من البائع للعيوب الخفية.**

[1] د. برهام محمد عطا الله: عقد البيع، طبعة ١٩٩٩م، مؤسسة الثقافة الجامعية -الأسكندرية , ص ١٣٤.

المطلب الثالث : نطاق العقود التي يشملها الضمان

في عالم التجارة والاتفاقيات القانونية، يعتبر الضمان بمثابة منارة للطمأنينة. إنه وعد، ضمان بأن المنتج أو الخدمة سوف يفي بمعايير محددة أو يعمل كما هو متوقع لفترة معينة. لكن الضمانات ليست شبكة أمان شاملة. فهي محددة بعناية، وفهم نطاق العقود التي يغطيها الضمان أمر بالغ الأهمية لكل من الشركات والمستهلكين على حد سواء. ستتناول هذه البحث تعقيدات نطاق الضمان، وتستكشف العوامل التي تؤثر على حدوده وتسلط الضوء على أهمية مراجعة الطباعة الدقيقة بدقة في جوهره، الضمان هو اتفاق تعاقدي. إنه وعد تكميلي يقدمه البائع أو الشركة المصنعة، ويعزز عقد البيع الأساسي. يخلق هذا الوعد التزامًا قانونيًا بتصحيح العيوب أو الأعطال التي تندرج ضمن الشروط المحددة. ومع ذلك، فإن النقطة الحاسمة التي يجب فهمها هي أن الضمان لا يغطي جميع العقود تلقائيًا، وحتى عندما يوجد ضمان، فإن تغطيته نادرًا ما تكون مطلقة يتم تحديد نطاق الضمان من خلال عدة عوامل رئيسية، في المقام الأول الشروط الصريحة للعقد.

تحدد هذه الشروط صراحةً الجوانب التي يغطيها الضمان في المنتج أو الخدمة أو المشروع ومدة التغطية. وهنا تصبح "الطباعة الدقيقة" بالغة الأهمية. فاللغة الغامضة أو المصطلحات غير المحددة بشكل واضح قد تؤدي إلى الغموض والنزاعات في وقت لاحق. على سبيل المثال، قد يغطي الضمان "عيوب المواد والصناعة" ولكنه يفشل في تحديد ما يشكل عيبًا أو ما هي المواد المحددة المشمولة. ويفتح هذا الغموض الباب أمام التفسير والصراع المحتمل [١].

وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تحدد العقود القيود والاستثناءات الخاصة بالضمان. وهذه هي المجالات التي لا يغطيها الضمان ويمكن أن تكون واسعة النطاق. وتشمل الاستثناءات الشائعة الضرر الناجم عن سوء الاستخدام أو الإهمال أو التركيب غير السليم أو التآكل الطبيعي أو أفعال الله. على سبيل المثال، قد يستبعد الضمان على الغسالة صراحةً الضرر الناجم عن استخدام منظف غير صحيح أو تحميل الغسالة أكثر من طاقتها. وفهم هذه الاستثناءات مهم بنفس القدر مثل فهم التغطية نفسها وبخلاف الشروط الصريحة، يمكن أن تلعب الضمانات الضمنية أيضًا دورًا.

وهذه الضمانات ليست منصوصًا عليها صراحةً ولكنها ضمنية بموجب القانون بناءً على طبيعة المعاملة. الضمانات الضمنية الأكثر شيوعًا هي ضمان القابلية للتسويق وضمان الملاءمة لغرض معين [٢] .

---

[١] د. أكرم محمد حسين الاخلال بالتنفيذ في بيوع التجارة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٣٣ .

[٢] عبد الرزاق السنهوري (١٩٥٢). الوسيط في شرح القانون المدني، ج١، دار النشر للجامعات ، فقرة ٤٤٦،ص ٧٢٢ .

ضمان القابلية للتسويق: يضمن هذا الضمان الضمني أن البضائع ذات جودة معقولة ومناسبة للغرض العادي. إنه ضمان أساسي مرتبط ببيع معظم المنتجات الجديدة. على سبيل المثال، يجب أن يكون محمص الخبز قادرًا على تحميص الخبز دون اشتعاله [1].

ضمان الملاءمة لغرض معين: ينشأ هذا الضمان الضمني عندما يعرف البائع أن المشتري يعتمد على خبرته لاختيار منتج لغرض محدد غير قياسي. إذا أخبر العميل مندوب المبيعات أنه يحتاج إلى نوع معين من الطلاء لتحمل الظروف الجوية القاسية، وأوصى مندوب المبيعات بطلاء معين يفشل، فقد يتم انتهاك ضمان الملاءمة لغرض معين .

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه غالبًا ما يمكن رفض الضمانات الضمنية أو الحد منها في العديد من الولايات القضائية، وخاصة من قبل الشركات التي تبيع لشركات أخرى. غالبًا ما يتم ذلك باستخدام لغة صريحة في العقد تنفي جميع الضمانات الضمنية أو تقتصر عليها لفترة محددة يؤثر نوع العقد أيضًا بشكل كبير على نطاق تغطية الضمان. عادةً ما يكون لعقد بيع البضائع اعتبارات ضمان مختلفة عن عقد البناء أو اتفاقية الخدمة. على سبيل المثال، غالبًا ما تتضمن عقود البناء ضمانات على جودة الصنعة والمواد المستخدمة، في حين قد تحدد أيضًا مدة ومسؤولية معالجة أي عيوب تنشأ بعد الانتهاء. من ناحية أخرى، قد تضمن اتفاقيات الخدمة أن الخدمة سيتم تنفيذها بمهارة وعناية معقولة [].

أخيرًا، تلعب الولاية القضائية ذات الصلة والقانون المعمول به دورًا حاسمًا في تحديد تفسير شروط الضمان وقابليتها للتنفيذ. تختلف قوانين الضمان من ولاية إلى أخرى (أو من بلد إلى آخر)، مما يؤثر على حقوق ومسؤوليات كل من الضامن والمستفيد. يعد فهم الإطار القانوني المحدد الذي يحكم العقد أمرًا ضروريًا للتنقل في نزاعات الضمان المحتملة في الختام، فإن نطاق العقود التي تغطيها الضمانات هو مشهد معقد يتشكل من خلال الشروط الصريحة والضمانات الضمنية والقيود والاستثناءات ونوع العقد والقانون المعمول به. إن الفهم الشامل لهذه العوامل أمر حيوي لكل من الشركات والمستهلكين. قبل الدخول في أي اتفاق تعاقدي، فإن المراجعة الدقيقة لشروط وأحكام الضمان أمر بالغ الأهمية. إن طلب المشورة القانونية لتوضيح أي غموض يمكن أن يمنع النزاعات المكلفة ويضمن توافق التوقعات [2] .

---

[1] نزيه الصادق المهدي (١٩٩٩). الالتزام قبل التعاقدي بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالعقد وتطبيقاته على بعض أنواع العقود، دراسة فقهية مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٩، ص ١١٥.

[2] جاك الحكيم (١٩٧٠). العقود الشائعة أو المسماة، عقد البيع، دار الفكر، عمان، ص ٣٢٧.

المبحث الثاني : احكام ضمان العيوب الخفية

اذا توفرت شروط العيب الخفي المتقدم ذكرها جاز للمشتري الرجوع على البائع بالضمان لكن على المشتري ان يقوم ببعض الأجراءات لأجل الحفاظ على حقه في الضمان فيتوجب عليه القيام بأخطار البائع بالعيب ويتعين عليه كذلك ان يرفع دعوى الضمان خلال مدة قصيرة والا سقطت هذه الدعوى بالتقادم وقد عالجت النصوص أحكام ضمان العيب الخفي وكان الهدف من ذلك هو ضمان الجدوى الاقتصادية للمبيع لذا فقد تحدد معيار العيب الموجب للضمان بذلك العيب الذي يكون من شأنه إنقاص قيمة المبيع أو فائدته إلا أن التطور الكبير الذي شهدته الصناعة ترتب عليه ظهور منتجات معيبة مما أدى إلى ازدياد حجم المخاطر التي يتعرض لها مشتري السلعة المبيعة والتي قد تصيبه في شخصه أو أمواله , سوف نقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب , المطلب الأول الإجراءات التي يجب على المشتري القيام بها , والمطلب الثاني سقوط الضمان من إرادة المشتري , والمطلب الثالث اثار الضمان القانوني للعيب الخفي [1].

المطلب الأول : الإجراءات التي يجب على المشتري القيام بها

وحيث أن أحكام ضمان العيب لم تكن تتضمن أساساً لتعويض المشتري عما يصيبه من أضرار في شخصه أو أمواله لذا عمد الفقه والقضاء إلى تطويع أحكام دعوى ضمان العيب الخفي لضمان سلامة المشتري المستهلك عن طريق تعويض تلك الأضرار من خلال تحديد معيار العيب الموجب للضمان وكذلك من خلال التوسع في تعويض الأضرار الناجمة عن عيوب المبيع لضمان السلامة إلا ان الأخذ بالمعيار الضيق للعيب الخفي لم يمنع الفقه والقضاء من التوسع في تحديد مفهوم العيب الموجب للضمان وذلك بعد تخلف الصفة المتفق عليها من عيوب المبيع لضمان سلامة المضرور من خلال تطبيق أحكام ضمان العيب الخفي وبيان ذلك إن الأخذ بالمعيار الضيق للعيب الخفي كان يستبعد تخلف الصفة المتفق عليها من نطاق الضمان ، فالمشتري لا يستطيع مطالبة البائع بهذه الصفة إلا وفقاً لقواعد المسؤولية العقدية الناشئة عن الإخلال بالالتزام بتسليم مبيع مطابق للمواصفات إلا أن القضاء الفرنسي لم يقف عند هذه الحدود الواضحة بل اعتبر تخلف الصفة التي كفل البائع وجودها من قبيل العيب الموجب للضمان ليتيح للمشتري المضرور الاستفادة من كل المزايا المرتبطة بهذه الدعوى ، ولقد تمكن القضاء الفرنسي من تبرير هذا الموقف استناداً إلى أن تخلف الصفة التي كفل البائع وجودها لا يعد عيباً في ذاته وإنما بالنظر إلى ما يؤدي إليه من التأثير على وجهة استعمال الشيء ونقص منفعته وما ينشأ عن ذلك من إضرار بالمشتري .

---

[1] د. جودت هندي، الالتزام بالمطابقة وبضمان ادعاء الغير حسب نصوص اتفاقية فينا لعام ١٩٨٠، بشأن البيع الدولي للبضائع، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، تصدر عن جامعة دمشق، العدد (١) ٢٠١٢، ص ١١٣.

حيث حرص المشرع العراقي ومعه المشرع المصري على ضمان الجدوى الاقتصادية للعقد من خلال تكريس الاحكام التي تقرر هذه الموازنة الدقيقة بين طرفي العقد وكانت أحكام ضمان العيب فرعاً من هذا التصور حيث أن المشرع في كلا البلدين لم ير من اثار العيب سوى ما ينعت في الفقه بالضرر التجاري دون أن يكون في ذهنه وقت وضع التشريع ضمان سلامة المشتري و نصت المادة (٥٥٩) مدني عراقي على أنه « لا يضمن البائع عيبا قديماً كان المشتري يعرفه أو كان يستطيع ان يتبينه لو أنه فحص المبيع بما ينبغي من العناية [١] , إلا إذا اثبت ان البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب أو اخفى العيب غشاً منه المستهلك من الاضرار التي تصيبه في جسده أو ماله وبالتالي خلت نصوص البيع الخاصة بضمان العيب من النصوص التي تعالج مثل هذه الأضرار ولم تكتف محكمة النقض الفرنسية بالاستناد إلى مسؤولية البائع عن عدم تسليم مبيع مطابق للمواصفات للتحايل على القيود المرتبطة بتطبيق أحكام ضمان العيوب الخفية وأنما استخدمت ذات الوسيلة لتمكين المشتري من الحصول على التعويضات حتى في الحالات التي ثبت فيها أن عيوب المبيع كانت عيوباً ظاهرة وليست خفية الحق تخلف الصفة التي كفل البائع وجودها في المبيع بالعيب الخفي ، وحيث نص المشرع العراقي بموجب نص المادتين (٥٥٨-٥٥٩) من التقنين المدني , ان يكون العيب خفياً , ومؤثراً , وان يكون قديماً , فالمشتري لو فحص المبيع بعناية الرجل المعتاد الذي تعارف الناس على القيام به فلا يمكنه الرجوع على البائع بالضمان [٢] , حيث نصت المادة ٤٤٧/١ منه " يكون البائع ملزما بالضمان اذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه فالقانون المدني العراقي وعلى خلاف القانون المدني العراقي والفرنسي يساوي بين العيب بمعناه الصحيح اي الافة الطارئة وبين الصفة التي كفل البائع وجودها في المبيع، فتطبق بحق كل منهما احكام ضمان العيب ، فالمشرع اراد ان يكون البائع ضامنا لصفات المبيع بغض النظر عن كونها جوهرية او غير جوهرية [٣] .

المطلب الثاني : سقوط الضمان من إرادة المشتري

لسنوات عديدة، كانت كلمة "ضمان" تستحضر في الأذهان صورًا لوثائق قانونية طويلة، وبنود معقدة، وشعورًا بالخضوع لرحمة الشركة المصنعة. ورغم أن الضمانات مصممة بلا شك لحماية كل من البائع والمشتري، إلا أن هناك غالبًا اختلالًا في التوازن بين القوة - شعور بأن الشركة المصنعة تمسك بكل الأوراق، وتملي الشروط والأحكام التي قد تؤدي إلى رفض سريع ومحبط للضمان في كثير من الأحيان. ولكن ماذا لو لم تكن ديناميكية القوة هذه صارمة للغاية؟ ماذا لو كان المشتري، يركز

(١) نص قانون مدني عراقي مادة(٥٥٩) , م.د. صائب صالح ابراهيم الربيعي كلية الفارابي الجامعة - قسم القانون .
(٢) نص المادتين (٥٥٨-٥٥٩) من القانون مدني عراقي .
(٣) المصدر السابق , د. جودت هندي , ص ١١٤- ١١٥ .

الفهم التقليدي للضمان بشكل كبير على عيوب الشركة المصنعة والقيود المحددة مسبقًا. غالبًا ما نفكر في الضمانات كدرع ضد فشل المكونات الداخلية، أو سوء الصنعة، أو الأعطال غير المتوقعة. ومع ذلك، فإن الواقع أكثر دقة. غالبًا ما ترتبط الضمانات بإرشادات استخدام محددة، ومتطلبات صيانة، وحتى الالتزام ببروتوكولات خدمة محددة موضحة في وثائق الشركة المصنعة. إن تجاهل هذه الإرشادات، سواء عن قصد أو عن غير قصد، قد يؤدي إلى إبطال الضمان عن غير قصد، مما يضع سلطة إبطاله في أيدي المشتري تتناول هذه البحث الطرق التي غالبًا ما يتم تجاهلها والتي يمكن للمشترين من خلالها التأثير بشكل مباشر على تغطية الضمان الخاصة بهم. سنستكشف كيف يمكن للأفعال التي تبدو غير ضارة، من الاستخدام غير السليم للمنتج إلى إهمال الصيانة المجدولة، أن يكون لها عواقب وخيمة على صحة الضمان. من خلال فهم الشروط والأحكام، والمشاركة بنشاط في العناية المناسبة بالمنتج، والانتباه إلى الإجراءات التي قد تنتهك اتفاقية الضمان، يمكن للمشترين حماية استثماراتهم بشكل استباقي وضمان حصولهم على التغطية التي يتوقعونها ويستحقونها. لا يتعلق الأمر بإيجاد ثغرات أو محاولة التلاعب بالنظام، بل يتعلق بفهم قواعد اللعبة واللعب بذكاء، وتمكين المشترين في النهاية من السيطرة على ضمانهم وحماية مشترياتهم. لذا، دعونا نستكشف أدوات التحكم المخفية غالبًا ونكتشف كيف يمكن للمشترين عن غير قصد أو عمدًا السماح بانقضاء ضماناتهم [1] .

على الرغم من اختلاف الشروط المحددة باختلاف المنتجات والشركات المصنعة، إلا أن بعض الإجراءات الشائعة تؤدي غالبًا إلى إنهاء الضمان:

الإصلاحات والتعديلات غير المصرح بها: قد يكون القيام بالإصلاحات بنفسك، أو الاستعانة بفني إصلاح غير معتمد، سببًا رئيسيًا لإلغاء الضمان. غالبًا ما يشترط المصنعون إجراء الإصلاحات في مراكز خدمة معتمدة باستخدام قطع غيار أصلية. هذا يضمن إجراء الإصلاح بشكل صحيح ويحافظ على تصميم المنتج وأدائه المطلوب. يمكن تفسير أي تعديل يتضمن استخدام قطع غيار غير معتمدة أو تغيير التكوين الأصلي على أنه تعديل متعمد، مما يعفي الشركة المصنعة من المسؤولية.

سوء الاستخدام وإساءة الاستخدام: صُممت الضمانات للحماية من عيوب المواد والتصنيع، وليس ضد الأضرار الناجمة عن الإهمال أو سوء الاستخدام. استخدام المنتج بطريقة غير مقصودة، أو تعريضه لظروف قاسية، أو إهمال الصيانة المناسبة، كلها

[1] د. عبد الرسول عبد الرضا محمد : الالتزام بضمان العيوب الخفية في القانونين المصرى والعراقي ، طبعة ١٩٧٤م دار حراء , ٢٠٠٩ , ص ١٣٤ .

أمور تندرج تحت مظلة سوء الاستخدام وإساءة الاستخدام. على سبيل المثال، تحميل الغسالة أكثر من طاقتها، أو استخدام وقود غير مناسب في جزازة العشب، أو إسقاط هاتفك في حمام السباحة، كلها أفعال قد تبطل الضمان بسرعة.

الإهمال وعدم الصيانة: بينما تغطي الضمانات عيوب التصنيع، إلا أنها عادةً لا تغطي المشكلات الناتجة عن إهمال الصيانة الدورية. صيانة سيارتك بانتظام، أو تغيير فلاتر نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، أو وضع طبقات واقية على أثاثك، كلها أمثلة على الصيانة المطلوبة غالبًا للحفاظ على تغطية الضمان. قد يُفسر عدم اتباع هذه الإرشادات الموصى بها على أنه تقصير في العناية الواجبة، مما يؤدي إلى رفض المطالبة.

الاستخدام التجاري: صُممت العديد من الضمانات للاستخدام الشخصي غير التجاري. إذا كنت تستخدم منتجًا لأغراض تجارية، مثل استخدام جزازة عشب منزلية لصيانة عقار تجاري، فقد تخالف شروط الضمان. غالبًا ما يُعرّض الاستخدام التجاري المنتجات لاستخدام أكثر تكرارًا وكثافة، مما يزيد من احتمالية التآكل والتلف، وبالتالي يتطلب نوعًا مختلفًا من التغطية.

الأضرار الناجمة عن عوامل خارجية: غالبًا ما تعتبر الكوارث، كالفيضانات والحرائق وارتفاعات التيار الكهربائي، "قدرًا" ولا تغطيها الضمانات القياسية. وبالمثل، تقع مسؤولية الأضرار الناجمة عن الآفات أو القوارض عادةً على عاتق مالك المنزل وليس الشركة المصنعة. مع أن هذه الأحداث غالبًا ما تكون خارجة عن سيطرتك المباشرة، إلا أنها قد تؤثر على تغطية الضمان وتتطلب بوليصات تأمين منفصلة [1].

تنازل المشتري عن حقه بالضمان :

للمشتري الحق في التنازل عن حقه في ضمان العيوب الخفية، حيث يسمح القانون له بذلك لصالحه. إذا اشترى المشتري عينا وأقر بالعيب الموجود به، فإنه لا يمكنه المطالبة بالضمان من البائع. ولكن للمشتري الحق في المطالبة بالضمان في حال ظهور عيب آخر غير العيب الذي تنازل عنه.[2].

شرط البراءة من العيوب :

اشارت المادة (٤٥٣) من القانون المدني على إنه :

---

[1] محمد حسنين، عقد البيع في القانون المدني العراقي، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص٩٨ .
[2] منصور، محمد حسين (٢٠٠٦) ضمان صلاحية المبيع، الدار الجامعية الجديدة للنشر , ص ٦٥ .

"يجوز للمتعاقدين بإتفاق خاص أن يزيدا في الضمان أو ينقصا منه أو أن يسقطا هذا الضمان على أن كل شرط يُسقط الضمان أو ينقصه يقع باطل إذا كان البائع قد تعمد إخفاء العيب في المبيع غشا منه [1] .

مما سبق يتضح إنه يجوز للمتعاقدين أن يزيدوا في الضمان أو ينقصه منه أو يتفقوا على الإعفاء من الضمان شريطة الا يصدر غشا من البائع ففي تلك الحالة يقع الإتفاق باطلاً ويُعتبر الشرط كأن لم يكن، لأن العقود يجب ان يراعى فيها مبدأ حسن النية، وشرط البراءة أو الإتفاق على الإعفاء من الضمان اما أن يكون صريحًا أو أن يكون ضمنيا.

مضي المدة :

عمد المشرع إلى تحديد مدة لترفع خلالها الدعوى وعند إنتهاء المدة يسقط الحق في الضمان، لأن عدم تحديد مدة الدعوى الضمان يترتب عليه عدم إستقرار المعاملات

كما أوضحت المادة (١/٤٥٢) من القانون المدني على إنه :

تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكشف المشترى العيب الابعد ذلك مالم يقبل البائع ان يلتزم بالضمان لمدة أطول .

كما أشارت الفقرة الثانية من المادة (٤٥٢) على أنه :

لا يجوز للبائع ان يتمسك بالسنة لتمام التقادم إذا ثبت به تعمد إخفاء العيب غشا منه .

ومفاد ما سبق أن المشرع قام بتحديد مدة معينة وهي سنة ومن وقت تسلم المشتري للمبيع لإقامة دعوى الضمان، ولكن ذلك الحق يسقط إذا أخفى البائع بالغش، ففي هذه الحالة لا تسقط الدعوى إلا بمرور خمس عشرة عامًا من وقت البيع طالما أن المشتري قام بإثبات أن البائع أخفي العيب بغش منه، " وهذا ما أستقر عليه في قضاء محكمة النقض[2]."

---

[1] سعدان خليفة , تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٤ , الساعة ١ ظهرا , https://sadanykhalifa.com/ar/single-blog/١٦٠ .

المطلب الثالث : اثار الضمان القانوني للعيب .

إذا تحقق العيب بشروطه السابقة، وأخطر المشترى البائع بالعيب في الوقت الملائم، كان للمشترى إلى البائع بالضمان، ويكون ذلك إما برد المبيع وإعادة الثمن وهو ما يعرف بفسخ العقد، وإما استبقاء العقار محل البيع إذا لم يكن العيب جسيماً، ولا يكون أمام المشترى إلا المطالبة بالتعويض عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب بسبب هذا العيب الخفية .

يجوز للمشترى إذا ظهر عيب خفى في المبيع وكان قديماً ومؤثراً، أن يرد المبيع إلى البائع ويسترد الثمن منه، فإذا وافق البائع على استرداد العقار وإعادة الثمن المقبوض إلى المشترى فعندئذ ينفسخ عقد البيع، أما إذا رفض البائع رجوع إليه، فاللمشترى الحق في اللجوء إلى القضاء، وللمحكمة سلطة تقديرية في الاستجابة لطلب المشترى، فحيث أقتنعت بادلة أثبات المشترى للعيب، قضت برد العقار للبائع واسترد المشترى الثمن الذي دفعه .

ويرى البعض أن دعوى الرد تستقل عن دعوى الفسخ أو الابطال، إذا تستند دعوى الرد إلى عقد البيع وتقوم عليه، بينما دعوى الفسخ أو الابطال تفترض زوال عقد البيع .

وشرط الرد: هو أن يكون على الحالة التي كان عليها عند التسليم مقرر المصلحة البائع، لذا فإنه يستطيع التنازل عنه وينتج عن ذلك أن البائع يستطيع أن يدفع بتمسكه إما بقبول المشترى للمبيع كما هو أو فسخ البيع [١] .

وقد يثور التساؤل في حالة ظهور عيب جديد في العقار لا علاقة له بالعيب القديم؟ المشرع العراقي لم يورد نصاً يعالج حالة ظهور عيب جديد في المبيع إلا أن الفقه يجمع على إعطاء الحق للمشترى برد المبيع إذا كان العيب جسيماً، والرجوع ينقصان الثمن إذا كان العيب يسيراً، يستوى أن يكون العيب الجديد ناشئاً عن العيب القديم، أو لا علاقة بينهما .

في حالة حدوث زيادة فى العقار المبيع فقد أعطى المشرع الخيار للمشترى في طلب أنقاص الثمن أو فسخ العقد، وذلك بموجب نص المادة (٤٣٤) من القانون المدنى، حيث نصت على أنه: "إذا وجد في المبيع عجز أو زيادة، فإن حق المشترى فى طلب أنقاص الثمن أو في طلب فسخ العقد، وحق البائع في طلب تكملة الثمن يسقط كل منهما بالتقادم إذا أنقصت سنة ومن وقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً ."

---

[٢] سعدان خليفة , تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٤ , الساعة ٤ مساء , https://sadanykhalifa.com/ar/single-blog/١٦٠ .

[١] د. محمد حسن قاسم عقد البيع ، الطبعة الألى ١٩٩٩م الدار الجامعية الجديدة للنشر – القاهرة , ص ٩٨ .

وأيضاً ما نصت عليه المادة (٤٣٣) مدنى بقولها : " ١ - إذا عين في العقد مقدار المبيع كان البائع مسئولاً عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ما لم يتفق على غير ذلك، على أنه لا يجوز للمشترى أن يطلب فسخ العقد لنقص في المبيع إلا إذا ثبت أن هذا النقص من الجسامة بحيث لو أنه كان يعلمه لما أتم العقد[١] .

-أما إذا تبين أن القدر الذى يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر في العقد وكان الثمن مقدراً بحساب الوحدة، وجب على المشترى، إذا كان المبيع غير قابل للتبعيض، أن يكمل الثمن إلا إذا كانت الزيادة جسيمة فيجوز له أن يطلب فسخ العقد، وكل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه .

وهذا ماجرى عليه قضاء محكمة النقض بشأن تطبيق المادة (٤٣٣) بشأن مسئولية المشترى عن تكملة الثمن إذا تبين أن القدر الذى يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر في العقد .

أما الفقه الاسلامى : فقد وضع علماء كل مذهب ضوابط معينة للعيب الذي يثبت به حق رد المبيع المعيب.

فذهب الحنيفة (١) ، والظاهرية (٢) ، والزيدية (٣) ، وبعض الحنابلة (٤)، إلى أن: العيب المعتد به هو كل ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار.

من هذا الضابط يتبين أنه إذا كان العيب ينقص من قيمة المعقود عليه المالية يثبت به خيار الرد سواء نقصت عن المعقود عليه أولاً ، وسواء كان ينقص المنفعة أم لا.

وذهب المالكية إلى أن العيب المعتبر يختلف بحسب المعقود عليه، لأن المقصود عليه إما أن يكون بيع سيار ، فأن كان منقولاً ثبت حق الرد بكل عيب ينقص العين أو المنفعة أو القيمة أو خفيت عاقبته، سواء كان العيب قليلاً أو كثيراً إذ جرت العادة بالسلامة منه، وهو ما يخشى منه على تسلمها.

أما في يفرق بين العيب اليسير والكثير، فإذا كان العيب يسيراً لم يجب الرد، وجب قيمة العيب، وهو الأرش .

وأن كان العيب كثيراً، كما في بيع العقار إذا خفيت بما عاقبته كالماضي الذي يبقى أثره، وجب الرد ، مثل بيع الرياض الذي قتل فيها إنسان واصبح يوحش ساكينه وتنفر نفوسهم منه ويأبى سكناه، وتقل الرغبة فيه فيبخس ثمنه كذلك.

---

[١] المصدر السابق , د.محمد حسن قاسم , ص ١٠٠ .

فمن اشترى عقاراً فسكنه أو أجراه، ثم وجد عيباً ، كالعيب السابق، فله أن يرد هذا العقار لعيبه، وتكون السكنى أو الأجرة التي حصل عليها في هذه الفترة للمشترى، لأن العقار مضموناً عليه في هذه المدة، فلو هلك في هذه المدة، كان الهلاك عليه، أى الخسارة تقع عليه، ففى مقابل الضمان يكون الخراج له، لقوله "الخراج بالضمان [١] .

والمراد بالخراج الدخل أو المنفعة التي يحصل عليها المشترى قبل اكتشاف العيب. وهذا الحكم جاء فى حادثة الرجل الذى ابتاع غلاماً، فاستغله، ثم وجد به عيباً، فرده، فقال البائع، لقد استغل عبدى، فقال النبي : "الخراج بالضمان". وذهب الشافعية ، والمحقوقون من الحنيفة [٢] .

بعد الالتزام بضمان العيب الخفي من أهم الالتزامات الملقاة على عاتق البائع تجاه المشتري لذا نظم المشرع له أحكاما تضمنت في بيان العيب الخفي الذي هو الآفة الطارئة التي تخلو منها الفطرة السليمة للشيء المبيع ، وبيّنت شروطا له بأن يكون قديماً أي موجود في المبيع وقت إبرام العقد أو بعده ولكن قبل التسليم كما يجب أن يكون خفياً أي لا يعلم به المشتري عند إبرام العقد وقبل التسليم وأن يكون مؤثراً بحيث ينقص من منفعة المبيع أو من ثمنه .

وعند توفر هذه الشروط وبعد أن يقوم المشتري بإخطار البائع بالعيب يرجع بالمبيع على البائع ، وهو بالخيار إن شاء رد المبيع أو أبقاه بكل الثمن المسمى بالعقد . ولكن هذا الضمان مقيد بموانع ومسقطات له وذلك لتحقيق العدالة بين طرفي العقد وضعها المشرع بموجبها تمنع رد المبيع ، كما أن مسقطات الضمان من شانها تحقق التوافق بين عدم تعسف المشتري في استعماله من جهة وبين جبر الضرر اللاحق من جهة أخرى [٣] .

---

[١] د .محمود جمال الدين زكى الحقوق العينية الأصلية ، بدون تاريخ نشر ودار طبع , ص ٧٦ .

[٢] المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية , تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٥ , الساعة ١٠ صباحا , https://www.ijohss.com/ .

[٣] المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية , تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٥ , الساعة ٢ ظهرا , https://www.ijohss.com/ .

الخاتمة

هدفت هذه بحث موضوع إبراء مسؤولية البائع من ضمان العيب الخفي في عقد البيع، وقد تم تناول الدراسة من خلال خمسة فصول ، أما الفصل الأول فتناول المقدمة والمشكلة وعناصرها والأهمية وهدف الدراسة وتعريف المصطلحات، والفصل الثاني تناول التزام البائع بضمان العيب الخفي من خلال بيان مفهوم العيب الخفي الموجب للضمان وشروط ضمان العيب الخفي والآثار التي تستحق العيوب الخفية والفصل الثالث تناول الإبراء من خلال بيان الإبراء لضمان العيب الخفي في عقد البيع ونتناول فيه إخلال المشتري بالتزاماته قبل المطالبة وكذلك تنازل المشتري عن الضمان. أما الفصل الرابع فتناول الاتفاق على الإعفاء من الضمان ودراسة سقوط حق المشتري في رفع دعوى الضمان لمرور المدة القانونية من خلال دراسة المدة المحددة لرفع دعوى العيب ومبرراتها ، ثم تم عرض لأهم النتائج والتوصيات .

الاستنتاج

١. وجود ضمان قانوني يُقرّ القانون العراقي بضمان العيوب الخفية في مبيعات السيارات، مما يُتيح للمشترين حقّ الرجوع في حال اكتشاف عيب جوهري غير ظاهر بعد الشراء.
٢. عبء الإثبات يقع على عاتق المشتري في نهاية المطاف عبء إثبات وجود العيب الخفي، ووجوده السابق وقت البيع، وتأثيره على قيمة السيارة أو قابليتها للاستخدام. قد يُشكّل هذا عقبةً صعبة، وغالبًا ما يتطلب شهادة خبير من ميكانيكيين أو مهندسي سيارات.
٣. الحلول المتاحة في حال ثبوت وجود عيب خفي، يكون للمشتري عادةً خيار إما فسخ العقد (إعادة السيارة واسترداد المبلغ) أو المطالبة بتخفيض سعر الشراء بما يتناسب مع تأثير العيب.
٤. الحدود الزمنية تطبّق حدود زمنية صارمة لاكتشاف العيوب الخفية والإبلاغ عنها. يجب على المشترين التصرّف فورًا عند اكتشاف أي عيب لتجنب فقدان حقوقهم القانونية.
٥. تحديات التنفيذ على الرغم من الإطار القانوني، توجد تحديات عملية في إنفاذ هذه الضمانات. وتشمل هذه التحديات الصعوبات التي تواجه الحصول على شهادة الخبراء، والتنقل عبر النظام القانوني، واحتمال نشوب معارك قانونية مطولة.

التوصيات

١. زيادة الوعي العام يُعدّ تنظيم حملات توعية عامة لتثقيف المشترين بحقوقهم بموجب القانون فيما يتعلق بالعيوب الخفية في مبيعات السيارات أمرًا بالغ الأهمية. وينبغي أن تستفيد هذه الحملات من مختلف المنصات الإعلامية للوصول إلى جمهور واسع وشرح الإطار القانوني بلغة واضحة وسهلة الفهم. وينبغي أن يُشدد هذا التثقيف على أهمية عمليات الفحص الشاملة قبل الشراء والفوائد المحتملة لإشراك ميكانيكيين مستقلين للتقييم.

٢. عمليات فحص موحدة من شأن إنشاء عمليات فحص موحدة ومراكز فحص سيارات مؤهلة أن يعود بفائدة كبيرة على كل من المشترين والبائعين. ويمكن لهذه المراكز أن تقدم تقييمات مستقلة وموضوعية لحالة السيارة، مع تحديد العيوب الخفية المحتملة قبل إتمام عملية البيع. ويمكن أن تشكل الشهادة المعترف بها من هذا المركز دليلًا قيّمًا في النزاعات القانونية.

٣. تعزيز دور هيئات حماية المستهلك يُعدّ تمكين وتعزيز دور هيئات حماية المستهلك أمرًا أساسيًا لإنفاذ حقوق المستهلك بفعالية. وينبغي تزويد هذه الهيئات بالموارد والخبرات اللازمة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالعيوب الخفية، والتوسط في النزاعات بين المشترين والبائعين، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد البائعين الذين ينخرطون في ممارسات خادعة.

٤. التحسينات التشريعية النظر في تعديل القانون المدني العراقي لتوفير مزيد من الوضوح والدقة فيما يتعلق بتعريف "العيب الخفي" في سياق بيع السيارات. علاوة على ذلك، فإن استكشاف خيارات لنقل عبء الإثبات في بعض الحالات (مثلاً، من وكالات السيارات المرخصة التي تبيع السيارات المستعملة) من شأنه أن يوفر حماية أقوى للمستهلكين. كما أن إدخال نماذج إفصاح إلزامية توضح أي عيوب معروفة من شأنه أن يقلل من النزاعات.

قائمة المصادر

أولا : الكتب

١. ابن الهمام الحنفي، فتح القدير في شرح الهداية، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ، .

٢. آلان بىنابنت القانون المدني العقود الخاصة المدنية والتجارية، ترجمة منصور القاضي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤ .

٣. د .محمود جمال الدين زكى الحقوق العينية الأصلية ، بدون تاريخ نشر ودار طبع .

٤. د. أكرم محمد حسين الاخلال بالتنفيذ في بيوع التجارة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، عراق، ٢٠١٧ .

٥. د. جودت هندي، الالتزام بالمطابقة وبضمان ادعاء الغير حسب نصوص اتفاقية فينا لعام ١٩٨٠، بشأن البيع الدولي للبضائع، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، تصدر عن جامعة دمشق، العدد (١) ٢٠١٢ .

٦. د. عبد الرسول عبد الرضا محمد : الالتزام بضمان العيوب الخفية في القانونين المصرى والعراقي، طبعة ١٩٧٤م دار حراء , ٢٠٠٩ .

٧. د. محمد حسن قاسم عقد البيع ، الطبعة الألى ١٩٩٩م الدار الجامعية الجديدة للنشر - القاهرة .

٨. عبد الرزاق السنهوري (١٩٥٢). الوسيط في شرح القانون المدني، ج١، دار النشر للجامعات ، فقرة ٤٤٦.

٩. عبد العزيز عامر (١٩٧٦). عقد البيع، دار النهضة العربية، القاهرة .

١٠. منصور، محمد حسىن (٢٠٠٦) ضمان صلاحية المبيع، الدار الجامعية الجديدة للنشر .

١١. نزيه الصادق المهدي (١٩٩٩). الالتزام قبل التعاقدي بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالعقد وتطبيقاته على بعض أنواع العقود، دراسة فقهية مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٩.

١٢. وهو كون إحدى عينيه زرقاء، والأخرى كحلاء، إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، ط٢، دار إحياء التراث ١١٧ .

١٣. د. برهام محمد عطا الله: عقد البيع، طبعة ١٩٩٩م، مؤسسة الثقافة الجامعية -الأسكندرية , ص ١٣٤.

١٤. محمد حسنين، عقد البيع في القانون المدني العراقى، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا : المصادر الألكترونية

١. سعدان خليفة , تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٤ , الساعة ١ ظهرا , https://sadanykhalifa.com/ar/single-blog/١٦٠ .

٢. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية , تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٥ , الساعة ١٠ صباحا , https://www.ijohss.com / .

رابعا : القوانين

١. نص قانون مدني عراقي ماددة(٥٥٩) , م.د. صائب صالح ابراهيم الربيعي كلية الفارابي الجامعة - قسم القانون .

٢. نص المادتين (٥٥٨) من القانون مدني عراقي .

خامسا : رسالة ماجستير

١. عبد الكريم سالم العلوان (٢٠٠٢) ضمان عيوب المبيع الخفية، دراسة مقارنة بين القانون الأردني والقانون العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية .